والتضايف على وجه اخصر لينكشف الغطاء عن وجوههما
الاول ان نفرض الامور الغير المتناهية الموجودة بالفعل
المرتبة ترتيبا طبعيا او وضعيا او غير ذلك بحيث يتعين
الاول والثاني والثالث هكذا فلا نسلم المبدأ المبدأ من
تلك السلسلة الجانب الاحزب ثم تفرز منها ج ب
جزء من اب واب كله ضرورة دخول اج وج ب فيه فاذا
اطبقنا اعلى اج بمعنى ايقاع المرتبة بازاء المرتبة
لا بالحركة ولا بايقاع المحازات بل ان يحكم العقل
حكما صحيحا واقعيا بان في السلسلة الاولى اعني
سلسلة الكل مبداء اعني كما في سلسلة الجزاء مبدا
اعني ج وان في السلسلة الاولى ثان كذلك وفي الثانية
ثان وهكذا يحكم العقل بوجود تضايف المراتب بسبب
الترتيب في الثالث والرابع فاما ان يحكم بالحكم الصحيح
بان بازاء كل مرتبة من الاولى مرتبة من الثانية يلزم
مساواة الكل للجزء فيلزم اجتماع النقيضين في
الواقع فان في الكل مرتبة لم يكن بحذائها في الجزء د
والا لم يكن الكل كلا ولا الجزء جزءا فلو فرضنا مساواتهما
بمعنى ان كل مرتبة من الاولى بازائه مرتبة لم يكن بحذائها
من الثانية يلزم صدق السالبة الجزئية والموجبة
الكلية مع تحقق شرائط التناقض فان بعد الانطباق
بالمعنى المذكور له يختلف حقيقة الكل والجزء بالضرورة
فكما في اول الامر بينهما تفاوت كذلك بعد الانطباق
واما ان لا يحكم العقل بوقوع كل مرتبة من الاولى بازاء
الثانية فالاول زايد عليه بمرتبة متناهية والزيادة
بعد انصرام جميع احاد المزيد عليه فالثاني متناه والاول

انما

انما يزيد عليه بقدر متناه فهو ايضا متناه فيظهر
الخلف وبهذا يظهر سخافة ما نقل من بعض الكلمة ان الحق
الحكما يظهر سخافة فاما الراث البرهان لا يجري في المجرد ان
فان تضايف المراتب موجودة فيها ايضا وهو يكفي لجريان
البرهان وهذا البرهان مما نقول عليه ونحوي عليه
اعتمادي وفرضنا اجزاءه في المتصلات تسهيلا لما ب
المتعلم واجرى في المتصلات ايضا بالطريق المذكور
ولا تطول الكلام بذكره والبرهان الثاني تقريره ان
المتضايفين اذا ذهبا لا الى نهاية فما يخرج من القوة
الى الفعل يلزم وجود احد المتضايفين بدون اخر والتالي
باطل فان وجود الملزوم بدون اللازم محال اذ المتضايفان
متلازمان بيان الملازمة ان المتضايفين كالعلية والعلو لية
اذا ذهبا لا الى النهاية في الماضي او تحققا الى النهاية
في الحال فالمعلولية في المبدا كالحادث اليومي متحقق بلا
علية فانا فرضنا انقطاع هذه السلسلة عن الاتي وكلاهما
متحققان فيما سبق فمد دهذين المتضايفين اعني مفهوميهما
مفهوميهما فيما سبق متكافيان لان كل واحد فيما سبق
علة ومعلول والمعلولية الاخيرة تبقى بلا علته وبالجملة
في هذا التصور يتحقق معلولية بلا علية فيلزم ان
تكون في الجانب الاخر علية فقط لتحقق التساوي
بينهما فيلزم الخلف وبهذا يظهر فساد ما قيل ان اللازم
ان يكون بازا كل معلول علة وهو متحقق هاهنا واما
تساوي المفهومات فغير لازم ووجه الفساد مما قررنا
ظاهر على الكشف اللبيب لا نطول الكلام بذكره ولا يعلم
التصور من التصديق وبالعكس لان المعرف مقول والتصو ر

Copyright © King Saud University